الانتخابات السياسية في ليبيا عام 1952م

تأليف
سيمون بيرنيني Simone Bernini
ترجمة
د/ عبدالناصر اشتيوي
جامعة سرت
tamemnajm@yahoo.com
أ.د./ أحمد نجم
قسم التاريخ – جامعة بنغازي
abdalnaser.sh@su.edu.ly

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة مسألة الانتخابات الليبية لعام 1952، حيث وضع الباحث تسلسلا زمنيا غاية في الدقة حول مسار الانتخابات، من الدستور ولجان عمله والقانون الانتخابي، ومراحل الإعلانات والقرارات المتعلقة بها، الي التنافس الحزبي بين معارضة وحكومة وما دار من خلافات حول تدخلات ومخالفات حدثت، ووقوف الأمم المتحدة كمتفرج، الي النتائج والاحداث الدموية التي صاحبتها، نهاية الي طرد قادة المعارضة ونفيهم، وإلغاء الأحزاب السياسية، الامر الذي اعتبره الكاتب بداية النهاية لمفهوم الدولة في ظل وجود طرف واحد لا معارض له.

كلمات مفتاحية: ليبيا، الانتخابات، حكومة، معارضة، الأمم المتحدة، السياسة، قرارات

المقدمة:

تعتبر قضية انتخابات عام 1952، من أحد القضايا الشائكة في تاريخ ليبيا المعاصر، بعد نيلها استقلالها، حيث لم تتناول المصادر والمراجع تفاصيل دقيقة حول هذه العملية وطريقة سيرها. ومع مرور الوقت اصبح الباحث في مجال التاريخ كالذي يبحث عن ابرة في كومة من القش، نظرا لشح المعلومات حولها وحول العناصر البشرية التي قامت بها، وما قامت به دولا حاولت الاستفادة من هذا الحدث لمصلحتها. في الحقيقة، لجأنا الي ترجمة هذه الدراسة الرصينة في المعلومة والتقديم من كاتبها الايطالي ونعلم ما تمثله ليبيا لإيطاليا وللباحثين كذلك، حيث استرسل الباحث في حديثه عن تفاصيل وقوانين هذه الانتخابات قبيل ايام الاقتراع وما نتج عنها، والصدام الذي حصل بين الليبيين وكيف تمت معالجته، ان قيامنا بترجمة هذه الدراسة لاعتقادنا بأهميتها حول هذه الفترة وهذا الموضوع الحساس لأنه حسب وجهة نظري احد اهم اسباب سقوط المملكة عدم وجود نخب تعارض وكذلك خلق شرخا اجتماعيا ظلت تداعياته كبيرة في المجتمع الليبي. في الحقيقة تواصلنا مع المؤلف السيد بيرنيني سيموني Simone Bernini الذي رحب بترجمة هذا المقال ونقل تجربته والاستفادة منها. حيث نشرت الدراسة في مجلة Oriento Moderno،

وهي مجلة تأسست عام 1921 عن طريق كارلو الفونسو نالينو، Carlos Alfonso Nalino وفي عام 2013، أصبحت تدار بواسطة دار النشر. (Oriente Moderno , 1921)، Brill فقررنا إعادة نشرها عربيا لكي تكون الاستفادة منها كبيرة للباحث الليبي او غيره. تجدر الإشارة الي إضافة بعض الملاحق من قبل المترجم وذلك لأهميتها من وجهة نظره.

من أكثر اللحظات إثارة في تاريخ المملكة الليبية الذي يقارب العشرين عامًا، تلك المتعلقة بإجراء أول انتخابات سياسية عامة، والتي جرت بعد حوالي شهرين من 24 ديسمبر 1951، تاريخ استقلال البلاد (Rosi, 1951). قبل هذا الحدث، طلب القوميون الليبيون، وخاصة أولئك الذين كانوا يقيمون في طرابلس، مرارًا وتكرارًا إجراء مشاورات عامة ، ولكن على الفور رفض ذلك من قبل مديري فرنسا والمملكة المتحدة ، المسؤولين عن الإدارة المنفصلة للمناطق الثلاث (ولايات) الليبية – طرابلس وبرقة، من الجانب البريطاني ، وفزان على الجانب الفرنسي، وفقا لآرائهم، لم يكن من الممكن صياغة قانون انتخابي متماسك في وقت قصير يناسب احتياجات السكان.

وفي هذا الصدد، نصت المادة 204 من الدستور الليبي،(Nallino, 1951) الذي أصدره مجلس الأمة الأول (الجمعية الوطنية الليبية) في 7 تشرين الأول (أكتوبر) 1951، على أن للحكومة الاتحادية المؤقتة مهمة صياغة قانون يحكم تنظيم انتخابات سياسية عامة، وبالتالي عرضها على مجلس الأمة نفسه لإصداره. بعد ذلك يجب نشر هذا القانون في غضون ثلاثين يومًا من تاريخ إصدار الدستور.

منذ 21 تشرين الأول (أكتوبر) ، وهو اليوم الذي قدمت فيه الحكومة المؤقتة مشروعًا إلى مجلس الأمة ، بدأت مرحلة طويلة من التحضير ، والتي من خلال مساهمة أهم الهيئات الدستورية والشخصيات السياسية الأكثر نفوذاً ، أدت إلى صياغة المشروع. لقانون انتخابي هجين وغير نمطي انتهى به الأمر إلى اجتذاب عدد غير قليل من الانتقادات.

خلال مقابلة أجريت في 31 أكتوبر 1951 مع رئيس مجموعة عمل تم تشكيلها داخل الجمعية الدستورية ، والذي حاول الإشارة إلى أن النية الرئيسية لهيئته لم تكن صياغة قانون "مثالي" يمكن اعتباره ، على سبيل المثال ، تلك الدول الأكثر تقدمًا التي تتمتع بخبرة ديمقراطية أكبر – ولكن بدلاً من ذلك للتكيف مع الاحتياجات التقليدية والقبلية لبلد لا يزال متخلفًا للغاية ، والذي ذهب لأول مرة إلى صناديق الاقتراع، (Pelt, 1952, p. 4) مفوض الأمم المتحدة ، أدريان بيلت، (Pelt, 1970) قدم بعض الاقتراحات الهامة لتعديل محتمل لأجزاء معينة من المشروع. (Pelt, 1952, p. 4)،

أ) بدا الاختلاف في إجراءات التصويت المقترحة في المناطق الحضرية والريفية واضحًا للغاية (وهو جانب سنناقشه لاحقًا).

ب) بما أن مشروع القانون ضمن صلاحيات واسعة، لا سيما في سياق المناطق الريفية، للمراقبين العامين والمناطقيين والوكلاء المعينين من قبل الحكومة المكلفين بالإشراف على عمليات الاقتراع –مقابل قرارات لم يكن من الممكن تطبيقها، علاوة على ذلك، تقديم استئناف قضائي – كان من المستحسن أن تساعدهم لجنة تتألف من ثلاثة أشخاص على الأقل ، بما في ذلك قاض أو قاضيان وشخص معروف بحياده.

ج) بما أن سلطة إبطال الانتخابات الممنوحة للمراقب العام بدت مخالفة لأحكام المادة 111 من الدستور (التي بموجبها تنتمي هذه الصلاحية إلى مجلس النواب)، اقترح بيلت ببساطة أن أحكام المسودة المتعلقة لهذه المسألة يتم إلغاؤها.

وكان أكثر المنتقدين لذلك هم الأعضاء المسلمون في المجلس الاستشاري لليبيا، وعلى وجه التحديد ممثلو مصر وباكستان وطرابلس، الذين نددوا بالإمكانية الكبيرة للتزوير لصالح المرشحين الموالين للحكومة بسبب اختلاف أسلوب التصويت بين نوعي الدوائر المتوخاة في المشروع: وكان لا بد من أن يكون الاقتراع سريا في المناطق الحضرية، كذلك في المناطق الريفية ، التي تشمل ثلثي الناخبين ، كان من الواضح أنه كان يتعين على أحد موظفي الحكومة أن يكتب على بطاقة الناخب المرشح المفضل التي أعرب عنها الناخبون الأميين إلى حد كبير (Oriente Moderno ، 1921، ص 54). ولكن على الرغم من مختلف تجاوزات والانتقادات الكبيرة، اعتمدت الجمعية الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر المشروع (Rosi، 1951، ص 173)، بنص يشبه تماما تقريبا النص الذي اقترحته الحكومة المؤقتة (Pelt، 1952، ص 5). كما حددت الجمعية الوطنية تاريخ الانتخابات: حيث أنه وفقاً للمادة 205 من الدستور ، كان من المقرر أن تجري الانتخابات في غضون ثلاثة أشهر ونصف من يوم إصدار القانون والقراءة ، وهو ما حدث في السادس من نوفمبر/تشرين الثاني ، فقد تم تحديد التاريخ في 19 فبراير/شباط 1952، كانت أول انتخابات عامة للمملكة المتحدة الليبية، التي لم يشارك فيها سوى الأفراد الذكور، حيث لم تعترف المرأة بالحق في التصويت، هي تعيين 55 ممثلاً لمجلس النواب فقط. في المقابل اربع وعشرون من مجلس الشيوخ يتم تسميتهم من قبل الملك، والاخرون بواسطة مجالس الاقاليم.

وتسارع الحكومة الاتحادية إلى إعداد كل العمليات الأولية للإجراءات الانتخابية ، التي قسمت إلى ثلاث مراحل: (أ) التقسيم التدريجي للمناطق الليبية الثلاث إلى دوائر ومناطق ودوائر انتخابية ؛ (ب) تسجيل الناخبين ؛ (ج) تعيين المرشحين.

وبدأت المرحلة الأولى، (Pelt، 1952، ص 5)، بالمذكرة الانتخابية رقم 1 التي أصدرها وزير العدل في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1951، والتي قسمت الإقليم إلى ثلاث مقاطعات حضرية. – واحدة في طرابلس واثنتان في برقة، في مناطق بلدية طرابلس وبنغازي ودرنه – المناطق الريفية التي تنقسم بدورها إلى خمسة وخمسين دائرة انتخابية تناظر عدد المقاعد في مجلس النواب وقد أنشئت هذه الدوائر الانتخابية بنسبة 20,000نسمة لكل منها ، وكان إنشاء خمس دوائر في فزان رغم عدم وصول السكان إلى 100,00 نسمة، (Pelt, 1950) بموجب المادة 101 من الدستور بأن عدد الأعضاء في كل منطقة ينبغي ألا يقل عن خمسة أعضاء.

عليه بدأت المرحلة الثانية، (Pelt، 1952، ص 6–7)، في 26 تشرين الثاني/نوفمبر، عندما نشرت الإشعار الانتخابي رقم 3، ودعا وزير العدل جميع سكان الدوائر الانتخابية العشر، الذين يحق لهم التصويت وفقا للمادة 102، من الدستور والذين يرغبون في ذلك، وتقديم طلباتهم للتسجيل في السجل الانتخابي لمقاطعتهم.

وبالاستعانة بالمذكرة الانتخابية رقم 6 المؤرخة 12 كانون الأول/ديسمبر عين وزير العدل أخيرا مراقبا عاما للانتخابات، وأنيطت به مهام إشراف واسعة النطاق إلى حد ما، وعين بدوره، في 19 كانون الأول/ديسمبر، المراقبين الإقليميين. وكان جميع المسؤولين من الجنسية الليبية، ولكن نظرا لتعيين الصادر من قبل الحكومة، اعتبرهم معارضو الحكومة مجرد ممثلين لمصالحها الخاصة بدلا من الأمة بأكملها.

أما المرحلة الثالثة، (Pelt، 1952، ص 8) كان من المقرر ان تنتهي في اواخر يناير، وهي تشمل مرحلة الدعاية للمترشح، مع ما لا يقل عن خمسة مرشحين أخرين من نفس الدائرة، واصدار اقرار بكل ما يملك وفقا للمادة 103 من الدستور، وكذلك المواد 25،26،27 من قانون الانتخاب مع دفع رسوم بقيمة 50 ليرة ليبية غير قابلة للاسترجاع وتحتفظ بها السلطات الفيدرالية في حالة الفوز او الخاسرة.

فيما يتعلق بالقيمة المالية، فقد لقت رفضا شديدا من السيد المفوض ادريان بلت، معللا بان اغلب الليبيين من الطبقة الفقيرة وان هذا الاجراء تعسفي رغم ذلك الا انه تم الإبقاء عليه. ولكن الامر الأكثر اثارة للجدل هو طريقة التصويت بين الحضر والريف، حيث يقوم مندوب الحكومة في الريف بجمع كل الإباء

واخذ أسماء مرشحهم الذين ينوون التصويت له ومن ثم يقوم بنقله علي قصاصة التصويت كل ذلك يتم بحضور اللجنة المعينة لذلك (Pelt, 1952, p. 9).

وسرعان ما اكتسبت انتخابات عام 1952 أهمية تجاوزت قيمتها الأصلية، حيث طُلب من سكان المملكة المتحدة الليبية أن يقرروا ليس فقط تشكيل أول مجلس نواب منتخب بعد الاستقلال، ونتيجة لذلك، أول "حكومة" في البلاد. (لتحل محل ما يسمى بالحكومة الانتقالية الحالية السابقة للانتخابات) ولكن أيضا – وقبل كل شيء – اختيار نوع من السياسات التي تميز الدولة الجديدة في المستقبل القريب. واستمرت ليبيا في الحفاظ على روابط سياسية واقتصادية وثيقة مع القوى الإدارية السابقة ، التي كانت مهتمة جداً من جانبها برؤية مراكز السلطة الجديدة يشغلها ساسة مؤيدين تاريخياً للتعاون مع الغرب أولا من بين كل الساسة الملك محمد ادريس السنوسي.

ولكن منذ عدة سنوات ، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبعد نشاط مجموعة كبيرة من القادة الناشطين سياسيا منذ العقود الأولى من القرن ، الذين شجعوا على عدم الرضا الشعبي الواسع النطاق عن تدخل القوى الغربية في مختلف مجالات تنمية للبلاد ، والعديد من الحركات السياسية. وشُكلت "الأحزاب" بهدف انتقاد الخيارات الدستورية التي تتخذها الهيئات التي كثيراً ما تشكلت بتدخل كثيف من فرنسا والمملكة المتحدة. (Khadduri, 1963, pp. 341–362)، وسط الزحمة السياسية والحزبية لهذه الحركات هناك الحزب الكبير بقيادة السيد بشير السعداوي، (Sa'adiiwi)، الا وهو حزب المؤتمر الوطني العام، لطالما عرف السيد السعداوي بمناهضته للهيمنة الإيطالية، الذي ربطته علاقات قوية مع جمعية عمر المختار في برقة التي كانت تمثل مصدر قلق للغرب وتنادي بالاستقلال. بدعم من مصر التي لها طموحاتها في الأرض العربية المجاورة والجامعة العربية، كان السعداوي يهدف الي تمثيل الشعب بأكمله، الا أنه فشل من تثبيت نفسه في برقة، لاعتبارات القوي الكبرى وكذلك للشعبية الكبيرة للسيد ادريس لاسيما دينينا بين سكان برقة خاصة بالحركة السنوسية ودورها في ذلك الإقليم. لذلك كان عليه الرضا بالعدد القليل ولا يفكر في الجماهير الغفيرة.

وعلى هذا فقد مثلت الانتخابات نوعا من الاستفتاء على مستقبل البلاد ، وهو الخيار الذي لا بديل له بين الحفاظ على الوضع الراهن والروابط مع الغرب والانفصال عن هذه السياسة التعاونية ، أو جمع على الأرجح بين تحالف وثيق مع مصر وبقية العالم العربي. وكانت هذه ، في نهاية المطاف ، الخيارات التي اقتُرحت منذ بضع سنوات على العالم السياسي الليبي ، وجهين لبلد كان دائما منقسما بين الشرق

والغرب. وبدت جملة من الملك إدريس المعين آنذاك ، الذي وجه إلى بيلت قبل الاستقلال بقليل ، في الوقت المناسب والأهم:

"السيد المفوض، يجب ألا تنسى أبداً أن ليبيا، بالإضافة إلى كونها أولاً وقبل كل شيء دولة عربية، تواجه البحر الأبيض المتوسط أيضاً. كانت دائما على اتصال باللاتينيين واليونانيين. ومن وجهة النظر الروحية والسياسية، فإن وجهنا، بطبيعة الحال، يتحول إلى الشرق، وخاصة إلى الأماكن المقدسة للإسلام، ولكن ماديا، سنقيم دائما علاقات وثيقة مع الغرب. وهذا يعني أنه يتعين على سياستنا أن تتطور في منتصف الطريق ". (Pelt، 1970، ص 515)

وبغض النظر عن الجزء الأخير من الخطاب، الذي تنصل من سياسته المستقبلية المؤيدة للغرب على نحو متزايد، تمكن إدريس من تحديد جوهر المسألة الليبية، التي كانت تنتظر حلاً أولياً . ثم نهائياً أيضاً . للموقف في أعقاب انتخابات 19 شباط/فبراير. وعلى الرغم من عدم وجود حظر على الترشح للانتخابات ، باستثناء حظر 'رابطة عمر المختار' في تموز/يوليه 1950، (Khadduri، 1963، ص 79)، وطرد بعض الأعضاء الشيوعيين الإيطاليين في نهاية 1951، (Wright, 1981, p. 228)، (بما في ذلك إنريكو سيبيلي، الذي دعم لفترة معينة سياسة المؤتمر الوطني). (Del Boca, 1988, pp. 344–345) وهذان الموقفان الأيديولوجيان قبل أن يحتشد السياسيون حول طرفين متعارضين، ما يقرب من قطبين ، لاقتباس مصطلح شائع الاستخدام اليوم في الجدل السياسي ، ومع توحيد معارضي النظام في قوائم المؤتمر الوطني ، وفي حين أن المرشحين المؤيدين للانضمام ينقسمون بين أقلية تقدم نفسها في قوائم صغيرة ومستقلة ، والأغلبية ، الذين يؤيدون حزب الاستقلال.

بينما في طرابلس كان هناك حزب كبير للإشارة إليه، "في برقة (...) الجانب الأكثر إثارة للاهتمام كان الجانب القبلي. وفي مدينة بنغازي فقط يلعب التنافس العائلي دورا هاما ". (Dearden, 1950, p. 399) ومن الناحية العملية، لا يمكن للناخبين هنا سوى اختيار المرشحين وليس البرامج السياسية. بيد أن الخطاب كان صالحا أيضا على نطاق واسع بالنسبة للمنطقة الأخرى، إذا كان أحد مواطن قوتها هو أن يضم بين صفوفه "كبار الزعماء الدينيين، الذين كان نفوذهم أعمق في قلب البلد من نفوذ السياسيين فقط". (Pelt, 1970, p. 837)

كان المتضررين من هذه الحالة التي تزداد تطرفا وتفاقما كل يوم ، كان قادة الحركات والأحزاب الصغرى، الذين ، وخوفا من أن تسحقها المنافسة بين الجانبين ، وحتى قبل الاستقلال ، بدأوا يطلبون من المفوض بيلت المساعدة في إبرام اتفاقات مع الطرفين ، واشتكى أيضا من أن عليهم المشاركة في الانتخابات

، ومن أجل عدم الانفصال التام عن الحياة السياسية للبلد ، مع اعتبار هذا النظام غير قانوني وغير دستوري. ومن جانبه ، أكد بيلت من جديد أن المسألة تقع خارج نطاق اختصاصه ، وفي 2 كانون الثاني/يناير ، قرر توجيه رسالة إلى رئيس الوزراء وزعيم المعارضة يأمل فيها أن تجري الانتخابات في مناخ من "الصفاء والولاء وفقا لنص وروح الدستور والقانون الانتخابي". (Pelt، 1970، ص 837)

وعلى الرغم من الموقف الواضح للحرمان الوارد في قانون الانتخابات ، إن المؤتمر الوطني كان واثقا، وخلال اجتماع قمة عقد في 20 كانون الثاني/يناير 1952، (Khadduri، 1963، ص 217) – أن المشاركة في الانتخابات إيمانا بأن غالبية الشعب الليبي تقف إلى جانبه ، يعول على الفوز بجميع المقاعد في منطقته بسهولة، وبذلك يكون بمقدوره أن يكون له، بصورة غير مباشرة، خمسة وثلاثون نائبا من بين خمسة وخمسين نائبا.

وكان الزخم الحاسم نحو هذا القرار مضموناً من قِبَل السعداوي نفسه ، الذي شجع الناخبين ، من قِبَل الجريدة الأسبوعية "شعلة الحرية" ، على الذهاب إلى صناديق الاقتراع ، نظراً لاحتمال الامتناع عن التصويت على نطاق واسع ، وذلك لدعم مرشحيه ، الذين سيكونون ممثلين "حقيقيين وصادقين" لكل الشعب. (Khadduri، 1963، ص 217)، وفي اجتماع 20 كانون الثاني/يناير، صدرت عدة قرارات، التي أرسلت إلى الملك وأبلغت الصحافة ، التي تطرقت إلى بعض النقاط الأساسية ، التي يمكن فيها ملاحظة مدى شعور قادة المؤتمر الوطني بخطر انحياز الحكومة لصالح المرشحين المعارضين ، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي (Khadduri، 1963، ص 217–218): والولاء للملك ورمز البلد وتجسيد التطلعات الوطنية للشعب ؛ وحرية الانتخابات ؛ والموقف المحايد للحكومة خلال الانتخابات؛ والتدخل الواضح لبعض المسؤولين الحكوميين في انتخابات بعض المقاطعات؛ ونقل الحكومة لعدد من زعماء القبائل يدل على تحيزها في الانتخابات؛ ومنع الحكومة الضباط من الانضمام إلى أطراف معينة أو حظر القيام بذلك مع أطراف أخرى أمر غير قانوني.

اطلق قادة حزب المؤتمر العام نداءات متكررة الي الامم المتحدة لتقوم بالإشراف علي العملية الانتخابية، ولكن كما حذر السيد بلت، رفضت الامم المتحدة تلك النداءات علي اعتبار ان ليبيا دولة مستقلة. وانه يجب علي الدولة الاعتماد علي نفسها في ذلك، اضافة الي تقديره بصعوبة وضع جهاز مراقبة فعال في بلد شاسع كليبيا. (Pelt، 1970، صفحة 836)

وفي 4 فبراير وعد الملك عند لقائه وفد المعارضة، بان الانتخابات ستكون في جو من العدالة والحرية، (Khadduri، 1963، ص 218)، وعليه قام السيد السعداوي بنشر برنامج حزبه في الصحف وأسماء مرشحيه وبرامجهم التي من ضمنها : الولاء للملك ؛ وتحقيق الوحدة الليبية ؛ وتحقيق الاستقلال الحقيقي؛ وصون الحرية والسيادة ؛ والحفاظ على السمعة في الخارج ؛ والعدالة والمساواة لجميع الناس؛ وتعزيز التعليم وانتشاره بين الناس ؛ وتحسين الظروف الصحية ؛ وتعزيز التنمية الزراعية والصناعية؛ وإيجاد وظائف جديدة وتحسين ظروف العمال.

*عليه كتب ديل بوكا قائلا:

"من الواضح أن البرنامج مبين في خطين: ذلك البرنامج الوطني والبرنامج الاجتماعي. الأول يسود ، حيث أن بشير السعداوي غير مقتنع بأن ليبيا قد حققت الاستقلال الحقيقي ، وحدة حقيقية ، ويخشى استمرار نفوذ القوى الأجنبية. الذي دفع ثمنه "الموالين للملك، وانتقد بشدة الطبقة الحاكمة الليبية، التي سمحت لنفسها التلاعب في بناء الدولة. وهو على يقين من أنه يعتمد على معارضي الحكم الفيدرالي، وكذلك على أولئك المستنيرين. وعلى الرغم من أن الهيئات الاجتماعية الواردة في البرنامج عامة ، فإنها تضطلع بمهمة توسيع نطاق المؤتمر بمغزى بين السكان الذين يعانون إلى حد كبير من البؤس والجهل ، وهم الأغلبية التي لم تستفد من استقلال البلد ". (Del Boca، 1988، ص 429)

وعلى وجه الخصوص، فإن صياغة النقطة رقم 2، تكتسي أهمية كبيرة، إذ أنها تؤكد من جديد الرغبة في مواصلة الوحدة الحقيقية لليبيا، فإنها ترفض ضمنا التطور الدستوري بالمعنى الاتحادي. ولذلك، شكل المؤتمر نفسه عمليا بوصفه "حزبا مناهضا للنظام". وفي حين تبين من الكلمات أنها مخلصة لقيم وقوانين الدولة الجديدة بإعلانها أنها مخلصة لشخصية السيادة، فإنها، من ناحية أخرى، عززت نفسها، من خلال حملة انتخابية نشطة جدا، للمطالب الثورية المناسبة، التي تهدف إلى الإطاحة بالاتحاد الفيدرالي.

وفيما يتعلق بهذه النقطة تحديدا ، فإن الدعاية التي تقوم بها الحكومة أكثر تركيزا ، وعندما حذرت الناخبين من أن انتصار المعارضة لن يعني نهاية شكل الدولة الاتحادية فحسب ، بل أيضا شكل الحكومة الملكية ، واستغلالا ذكيا للعلاقات القوية جدا القائمة بين إدريس وسكان برقة ، ودائما ما يؤيدون قيادته العلمانية والدينية ، حتى ولو كان ذلك على حساب المقاطعة مع طرابلس.

وفي عشية الانتخابات ، دعت الصحافة الأنجلو سكسونية إلى التفكير في الأهمية ليس لمستقبل ليبيا فحسب ، بل وأيضاً لمستقبل جنوب البحر الأبيض المتوسط بالكامل؛ واعتُبر هذا الحدث "اختباراً للقوة

الغربية ومكانتها في العالم العربي المشتعل ". الذي قُدر أنه سيشارك فيه ما لا يقل عن 85 في المائة من المواطنين الناخبين و40–50 في المائة من الريفيين. (New York Herald Tribune، 1952)

وتتعلق المخاوف الرئيسية بعلاقات ليبيا بعد الانتخابات مع القوى الغربية، مع إيلاء اهتمام خاص لمصير القواعد العسكرية التي تديرها المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة:" (The Times, 1952) أدى تشكيل مجلس النواب إلى أثر دائم على مستقبل هذا البلد الفتي ، ولا سيما على الحكم الذي سيتم بموجبه الحفاظ على القواعد البريطانية والأمريكية الهامة". والواقع أن السعداوي لم يخف، أثناء الحملة الانتخابية، رغبته في تفكيك تلك القواعد، في رسالة أرسالها الي المبعوث الاممي في باريس بتاريخ 30 يناير 1951، حيث يطلب فيها بحل ورحيل كافة القواعد الاجنبية، لما لها من خطر علي استقلال ووحدة البلاد، وهو ما قام به وقت لاحق الزعيم المصري جمال عبد الناصر. بقوله أنها "تهديدا لنا ولجميع العرب" وذلك في كلمة ألقاها في 21 شباط/فبراير 1964 في جامعة القاهرة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية السادسة لميلاد الجمهورية العربية المتحدة.

ومن المفهوم عندئذ أن نتوقع نتيجة التصويت ، ولا سيما الموقف الذي تبعه السعداوي، الذي يعتبر "نموذجا تقليديا من أشكال الديموقراطية العربية ، ولكنه أيضا الرجل السياسي الحقيقي الوحيد في ليبيا". (The Times، 1952)، كلما زاد الاهتمام والتعرف على ما قد يفعله بشير سعداوي لو فاز في الحدث الانتخابي". (The Times، 1952).

ومن اجل اجراء انتخابات في جو يسوده الهدوء والسلام، جاء التأكيد من رئيس مجلس الوزراء محمود المنتصر، في مقابلته مع صحيفة القبلي الأسبوعية الصادرة باللغة الإنجليزية التي تطبع في طرابلس، : "إن الحكومة ترغب في إجراء الانتخابات في جو من الحرية الشخصية الكاملة ، ولكن الحكومة مستعدة لمنع أي انتهاك للسلام". (The Daily American, , 1952).

في 19 فبراير/شباط اندلعت أولى الحوادث الخطيرة في مصراته ، حيث "كان الحشد يطلب على ما يبدو حضور ممثل عن المعارضة (من المؤتمر الوطني) في مكتب التصويت. وبدأت المشكلة عندما تم الرد على أن هذا ليس قانونيا ". (The Times, 1952) وقتل شخص في اشتباكات بين الشرطة ومتظاهرين وجرح شخصان آخران ، من بينهم ضابط شرطة بريطاني ، بسبب قنبلة يدوية ألقاها الحشد ، بينما ردت أجهزة إنفاذ القانون بإطلاق قنابل دخانية ، مما أسفر عن دخول نحو 60 شخصا إلى المستشفى. (Il Popolo, 1952)

تم الإبلاغ عن حوادث ثانوية أخرى في ترهونة (90 كيلومترًا جنوب شرق طرابلس) وفي الفرناج (Miani)، على بعد كيلومترات قليلة من طرابلس، (Il Popolo، 1952)، لكن بدا أنه من المحتم أن يمتد النزاع في الأيام القادمة، حيث أن النظام الذي ابتكرته الحكومة بالفعل "يعمل" بشكل صحيح لصالحها: "في عدد كبير من الأقسام الانتخابية، وبعد الاستشارات أتضح أنها بالفعل اتسمت بالتزوير والقمع الواضحين". (L 'Unita, 1952)

على الرغم من أن معرفة النتيجة الكاملة والنهائية استغرق بضعة أيام ، نظرًا لصعوبة التواصل بين الأقسام ووزارة الداخلية – حتى أن العديد من مراكز الاقتراع الريفية أرسلت تقاريرها عبر سعاة على الإبل (La Voce Repubblicana, 1952)، – في 20 فبراير / شباط ، تم نشرها. بعض النتائج الجزئية التي أعطت بالفعل الحجم الدقيق لاتجاه التصويت. في الواقع ، في طرابلس ، حيث تبين أن الإقبال هو الأدنى من التوقعات (فقط 12000 ناخب من أصل 21000 مسجل ، حوالي 60 ٪)، ,,Avanti) (1952، حصل المؤتمر الوطني على 11567 صوتًا مقابل 961 فقط من حزب الاستقلال، (Il Popolo، 1952)، وكان لديه فازت بجميع المقاعد المتاحة مع مرشحيها عبد الرحمن القعود ، وعبد العزيز الساقزالي ، ومصطفى مزران ، ومصطفى السراج ، ومحمد الصغير، (Khadduri، 1963، صفحة 219)، وفي باقي البلاد كان انتصار الحكومة كبيرا جدا. واضح: من بين الأقسام التسعة والثلاثين التي تم فحصها، ذهب ثلاثون إلى المعسكر الموالي للحكومة، وسبعة إلى المعارضة واثنان إلى "السادة الذين كانت ميولهم السياسية غير متوقعة تمامًا". (The Times، 1952)، تمكنت الحكومة من الفوز ليس فقط بجميع المقاعد في فزان وبرقة ، وهي حقيقة اعتُبرت أمرًا مفروغًا منه عشية اليوم ، ولكن أيضًا العديد من المقاعد الخمسة والثلاثين المنسوبة إلى طرابلس.

ومن ناحية أخرى ، تستمر الاشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين المناهضين للحكومة ؛ في آخر تقرير في كاستيل بينيتو ، ثلاثة أشخاص فقدو حياتهم وهم يحاولون سرقة بطاقات الاقتراع من احد مراكز. (Il Popolo، 1952)، وفي اليوم التالي ، في 21 فبراير/شباط ، نظم حزب المؤتمر مظاهرة كبرى ضد التزوير الانتخابي المزعوم أمام برلمان طرابلس، (New York Herald Tribune، 1952)، حيث توفي أحد المتظاهرين ، رغم أن الحوادث الأخرى التي وقعت حول العاصمة رفعت العدد الإجمالي للضحايا إلى 13 ضحية؛ (The Times، 1952)، وفي طرابلس أيضا، أفيد عن ارتكاب أعمال تنم عن كره الأجانب بسبب اعتداءات على مواطنين إنجليز.(Il Tempo, 1952) وقالت منظمة مراسلون بلا حدود "إن

القبائل، الموالية لقادة المؤتمر الوطني، هاجمت المباني الحكومية ودمرت السلع العامة وقطعت خطوط الهاتف وقطعت الاتصالات". .(Khadduri, 1963, p. 219)

استمرت هذه الحملات المسلحة، في تلك الاثناء بدأت اشاعات تتسرب عن سعي بشير السعداوي علي القيام بانقلاب في البلاد، (Del Boca, 1988, p. 429) ولكن رد فعل النظام كان فوريا وحازما جدا ، وكإجراء أول للأمن ، فرض حظر التجول من 18 إلى 6 ساعات.(Il Popolo, 1952)

كان العد بطيئا ، ولكن البيانات الإضافية أعطت فكرة دقيقة عن فوز الجانب المناصر للحكومة: ومن بين ستة وأربعين مركزا للاقتراع، كان سبعة وثلاثون مركزا من نصيب الحكومة، (The Times, 1952) بينما مركز زواره ، في غرب طرابلس ، من الدائرة الانتخابية الأولى التي وصلت منها بيانات نهائية ، بفوز وزير الاتصالات ، إبراهيم شعبان ، مرشح المؤتمر الوطني ب383 صوتا مقابل 8 أصوات فقط..(The Daily American, , 1952)

وفي اليوم التالي ، شن النظام الهجوم الأخير والحاسم ضد حركة المعارضة ؛ وعند الفجر ، دخلت مفرزة شرطة إلى منزل السعداوي ، ورافقته على متن طائرة واصطحبته إلى الحدود المصرية. (Wright, 1981, p. 78) وفقا للناطق الرسمي باسم الحكومة، يبدو أنه لم يقاوم وقت اقتحام منزله، (New York Herald Tribune, 1952)، ولكن خلال ذلك توقف في بنغازي، ووجه نداء عبثا إلى الملك لسحب مرسوم طرده (Khadduri، 1963، ص 220).

والواقع أن فكرة ترحيل رئيس المؤتمر الوطني كان قد تم تداولها في الأيام السابقة مباشرة في مجلس الوزراء بمبادرة من الرئيس المنتصر، الذين نجحوا أيضا في إيجاد أساس قانوني ، ذريعة ، وبما أنه كان لا يزال حاملاً لجواز السفر السعودي لأنه عمل مستشارًا للتاج في العشرينات والثلاثينات ، فقد في الواقع جنسيته الليبية. ففي البداية ، لم يكن إدريس قد أيد مثل هذا الإجراء الجذري ، سواء بسبب مكافأة السعداوي على الخدمات التي قدمها في الماضي إلى السنوسية والقضية الليبية ، أو خوفاً من تفاقم الموقف المتوتر للغاية ؛ ولكن بعد ذلك ، بمجرد أن أدرك أن المؤتمر يشجع القبائل على إسقاط النظام بقوة السلاح ، قرر تمرير المرسوم. (Khadduri، 1963، ص 219–220)

وطُرد سويا مع بشير السعداوي شقيقه نوري السعداوي وابن أخيه زهير السعداوي والعديد من قادة الأحزاب المفضلين لهم. (Il Popolo، 1952)، وفي حين صدر مرسوم حكومي آخر يقضي بحظر المؤتمر الوطني وإغلاق مقره في طرابلس ووقف صحافته الرسمية، لاسيما صحيفته شعلة الحرية الأسبوعية.

وفي خضم هذا التتابع المضطرب للأحداث، مرت النتائج النهائية للانتخابات، التي خصصت للمعارضة ثمانية مقاعد فقط، دون أن يلاحظها أحد تقريبا. (The Times، 1952).

وشددت الحكومة ، وهي تتوقع رد فعل عنيف من طرابلس على أنباء ترحيل السعداوي ، على التدابير الأمنية في العاصمة ، وجلبت من برقة 400 شرطي آخرين.(La Nazione Italiana, 1952) وقرروا تأجيل حالة حظر التجول لمدة ليلتين إضافيتين،(New York Herald Tribune, 1952) ولكن الانتقام المخيف من أتباع السعداوي لم يحدث ، ربما لأنهم أدركوا ، الآن دون وجود مرجعية حقيقية ، أنهم غير قادرين على مواصلة قيادة المعركة دون أي فرصة للنجاح. وهكذا حقق عمل الحكومة نجاحا كاملا وتمكن المنتصر، من شكر الشرطة على "العمل القيم" الذي أنجز،(The Times, 1952) غير أنه أدى إلى وفاة اثني عشر شخصا وإصابة أكثر من ثلاثمائة بجروح.(L 'Unita, 1952)

في الحقيقة تم وصف الوضع في ليبيا بعد الانتخابات في رسالة بعث بها في 15 مارس ممثل الأقليات في المجلس الاستشاري لليبيا ، جياكومو ماركينو (Giacomo Marchino) ، إلى وكيل وزارة الخارجية جوزيبي بروساسكا (Giuseppe Brusasca) :

"(. ..) وبطبيعة الحال ، أعطت هذه (الانتخابات) النتيجة التي كان لزاماً عليها أن تعطيها الآلية المحسوبة جيداً لقانون الانتخابات. لذا فإن الاحتجاجات في طرابلس، مع سقوط قتلى وجرحى للأسف، بينما كان الهدوء والهيمنة في برقة بسبب يقظة البريطانيين. وقد عانى الذين ساندوا بشير السعداوي من رد فعل وقح عقب طرده وظل الرأي العام محرجا. فالعديد من الذين أيدوا بشير السعداوي يتصلون الآن بالحكومة الحالية، بعد أن استخلصوا واقتنعوا من الأحداث بأن قوة النفوذ الإنجليزي ، التي تؤيدها الحكومة نفسها ، متماسكة وحاسمة ." (Del Boca, 1988, p. 430)

ولتفسير أسباب هزيمة المؤتمر الوطني، إذا اختار المرء أن ينحي جانبا المسألة الهامة، رغم ذلك، المتعلقة بالاحتيال المحتمل والاحتيال الخطابي، فمن الضروري تحليل جوانب تكوينه والبرامج السياسية ومقارنتها.

وقد نجح المؤتمر، الذي ولد كمنظمة حضرية في الأساس، في الجمع بين مؤيدين متنوعين للغاية، من أعضاء الطبقة المتوسطة إلى المتعاطفين مع الشيوعيين، ومن النقابيين إلى بعض الهامشيين الذين يدعون إلى كره الأجانب.

وكان السبب الرئيسي وراء هذا الانهيار الذي لم يسبق له مثيل يتلخص في عدم كفاية البرنامج السياسي الفائق الضخامة والتشتت ، والذي يتسم بقوة الأفكار القومية العربية المتقدمة ، ويدعمه الدعاية

التي تبثها مصر وجامعة الدول العربية ، ولكنه كان بالغ التعقيد نسبيا وغير مناسب للاحتياجات المتواضعة للأقاليم الثلاثية: "إن نفس الافتراض الكاذب بشأن الوعي السياسي للقبائل قد تم توضيحه من قِبَل حفنة من السياسيين الشباب في طرابلس قبل نحو ثلاثين عاماً (الجمهورية الطرابلسية) ؛ وظلت الحقيقة أنه لم يكن من الممكن نقل الجماهير الشعبية في الريف الليبي بمفاهيم سياسية مجردة خارج خبرتها واهتمامها ". (Wright, 1981, pp. 78–79).

ومن ناحية أخرى، كان هناك قلق متزايد من البرجوازية الحضرية الصغيرة والمتوسطة الحجم ، التي شهدت مع اقتراب الانتخابات حركة حزب أكد بقوة في الحملة الانتخابية على طابعه ورسالته الثورية؛ ولذلك ، من المحتمل أن أكثر طبقات السكان ثراءً، الذين استفادوا جزئياً بالفعل من بعض المزايا المستمدة من النظام الحالي ، قد لجأوا إلى تصويت أكثر تحفظاً وأماناً ، مفضلين أن يدعموا برنامجاً للتغيير غير محدد جيداً.

الانتخابات العامة لعام 1952، رغم أنها مثلت في الأجل القصير نجاحا استثنائيا للنظام الحالي، سواء من حيث النتائج أو النتائج السياسية – تفادي أزمة خطيرة، وتعزز الحكومة إلى حد كبير ونفي أخطر خصم من البلد. على المدى الطويل كان سيكلف أكثر من ذلك بكثير: منذ حظر المؤتمر الوطني، في الواقع ، كان على المملكة المتحدة الليبية أن تواجه بعض المشاكل السياسية الخطيرة لدرجة أنها كانت ستتسبب في سقوط النظام الملكي نفسه بمجرد تسارعها نتيجة للتغيرات الناجمة عن الازدهار النفطي في الستينات.

وكان العامل الأكثر سلبية هو الاختفاء الفعلي لمعارضة معترف بها للنظام ، مما أدى إلى عدم وجود إمكانية حقيقية لمشاركة الشعب ، ولو بشكل غير مباشر ، في شؤون الدولة ؛ كانت القرارات الأكثر أهمية دائمًا تتخذ من قبل نفس الدائرة من الأشخاص، نوع من الطبقة المحمية ، النخبة السياسية التي أصبحت خارجة عن السيطرة تمامًا من الطبقة العامة. إضافة إلى المرسوم الذي يأمر بحل المؤتمر الوطني، يمكن اعتباره فعلًا ضروريًا، لاستعادة قدر ضئيل من النظام لروح الدولة على أعتاب الحرب الأهلية ، إلا أن الغياب اللاحق للمعارضة الحزبية والتدخل المنهجي للشرطة لمنع أي مظاهرة للمعارضة الشعبية (من حظر النزول إلى الشوارع بالمسيرات والمظاهرات، إلى حظر الجمعيات الثقافية التي تعتبر خطيرة ومخربة ، إلى السيطرة علي الاخبار في وسائل الإعلام) كل ذلك قوض النمو الديمقراطي للبلاد، وإمكانية مشاركة الشعب، من خلال قنوات الاحتجاج والنقد البناءة ، في مرحلة السياسية هامة لصنع القرار.

"ان النظام الحزبي ، الذي شكل قبل الاستقلال ، أطلق النار أساسا علي نفسه، لأنه فقد سبب وجوده الذي نشأ من أجله. وبما أن الحصول على الاستقلال هو السبب الرئيسي وراء ولادته، فإنه يبدو أنه لم يعد هناك مزيد من الاستقلالية". (Khadduri، 1963، ص 207)، ويتولى نفس البرلمان، وهو مكان للمناقشة والبت على أساس التمثيل الشعبي، وفي هذه الحالة يُسمح للمرشحين المنتخبين في قوائم المؤتمر بالمشاركة، خصائص الجمعية الخاصة. "الموالين للنظام"، حيث تحاول مجموعة صغيرة فقط من الرجال، مع مرور الوقت، انتقاد سياسة العاهل والحكومة وأعضاء القصر.

وأخيراً ، وبالإضافة إلى كونه عائقاً خطيراً أمام الحياة الديمقراطية في البلاد ، فإن غياب الأحزاب يمثل نقصاً كبيراً للحكومة ذاتها، وخاصة في الصراع على السلطة مع الإدارات المحلية؛ وفي الواقع، لو لم يتم حل المؤتمر الوطني، لكان من شأنه، بسياسة الوحدة الوطنية التي ينتهجها، أن يشكل دعما ذاتيا لصالح رؤساء المجلس، وفي مقدمتهم المنتصر، الذين اضطروا إلى الاستقالة، أثناء حياة المملكة، من الصعوبات التي واجهتهم في الحوار مع السلطات الإقليمية. (Khadduri، 1963، ص 220)

قائمة المصادر:

- La Voce Repubblicana .(1952) .*La Voce Repubblicana*.
- A., Dearden" .(1950) .Independence for Libya, The Political Problems ."*The Middle East Journal* ، .399
- A., Gli ltaliani in Libia dal Fascismo a Gheddafi, Bari, 1988, p. 344-345. Del Boca .(1988) .*Gli ltaliani in Libia dal Fascismo a Gheddafi* .Bari.
- Adrian Pelt .(1950) .*First Annual Report of the United Nations Commissioner in Libya, New York* . New York: Unites Nations.
- Adrian Pelt .(1952) .*Rapport supplimentaire du commissaire de l'ONU de la Libye 1952, Paris* .Paris: Nationes Unies.
- Adrian Pelt .(1970) .*Libyan In dependence and the United Nations. A Case of Planned Decolonization* .New Haven : Yale University.
- Avanti .(1952) .*Avanti*.
- Basir Sa'adiiwi ..Basir Sa'adiiwi era stato politicamente attivo fin dalla fine della prima guerra mondiale, quando aderi alla Repubblica tripolitana contro ii dominio italiano. Nel 1922 fu uno dei principali promotori dell'offerta a Idris dell'estensione dell'Emirato sen.
- C. A. Nallino 13) .décembre, 1951 .(La Costituzione del Regno Unito della Libia del 7 ottobre 1951 . Oriente Moderno (،*Oriente Moderno*. ،(12/10)pp .192-177
- E. Rosi .(1951) .Il Regno Unito della Libia) .Oriente Moderno (المحرر، *Oriente Moderno*-157 الصفحات ، تاريخ الاسترداد 12 .177octobre, 2020
- II Popolo .(1952) .*II Popolo*.
- II Tempo .(1952) .*II Tempo*.
- J. Wright .(1981) .*Libya, A Modern History* .London: Routledge.
- L 'Unita .(1952) .*L 'Unita*.
- La Nazione ltaliana .(1952) .*La Nazione ltaliana*.

- M. Khadduri .(1963) .*Modern Libya: A Study in Political Development* .Baltimora.
- Muammad Idris.
- New York Herald Tribune .(1952) .*New York Herald Tribune*. *Oriente Moderno* تم الاسترداد .(1921) .
من https://brill.com/view/journals/ormo/ormo-overview.xml?language=en
- The Daily American .(1952) . ,*The Daily American*.
- The Times .(1952) .*The Times*.